

جامعة قاصدي مرباح ورقلة



مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مجلة جامعية محكمة في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة



ISSN: 2170-1121 * EISSN: 2600-6049

Imprimerie Universite Kasdi Merbah Ouargla

A

العدد 2 / جوان 2020

ISSN: 2170-1121 * EISSN: 2600-6049 * 3405/2010 : أيزاج التابوي رقم



Université Kasdi Merbah Ouargla

Revue Elbathith en sciences Humaines et sociales

Revue Universitaire des Sciences Humaines
et Sociales

Éditée par l'université kasdi merbah ouargla



Volume 12 , Numéro 2 / Juin 2020

Dépôt légal N 2010/3405 * ISSN: 2170-1121 * EISSN: 2600-6049



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية

مجلة جامعية محكمة نصف سنوية في العلوم الإنسانية والاجتماعية
تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المجلد 12 ، العدد 2 ، جوان 2020 أ

العدد (42)

إيداع القانوني رقم : 2010/3405 - EISSN 2600-6049 : ISSN : 2170-1121

مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية

مجلة جامعية محكمة نصف سنوية
تصدر عن جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

مدير المجلة : أ.د. حليلا محمد الطاهر (مدير الجامعة)

مدير النشر: أ.د. خليفة عبد القادر

رئيس التحرير: أ.د. أبي مولود عبد الفتاح

نائب رئيس التحرير : د. محمد صالي

هئية التحرير:

لخضر عواريب (ج ورقلة) . عاشور حسين سالم رمضان (ج مصر). عبد القادر خليفة (ج ورقلة). أحمد حسين الشرع ابراهيم (ج الأردنية). نادية بوشللق (ج ورقلة). شرادي نادية (ج بليدة 2). زغبوش بنعيسى (ج مغرب)، لويزة فرشان (ج الجزائر 2). بوفلجة غياث (ج وهران). حبيب تيليوين (ج وهران 2). لحسن بوعبدالله (ج سطيف 2). الهاشمي لوكيا (ج قسنطينة). الماسوي فريد (ج باريس 8)، الوناس مزياني (ج ورقلة). محمد المهدي بن عيسى (ج ورقلة). محمد مجواد (ج سيدي بلعباس) يوسف عبد الواحد (ج مصر). السافي نور الدين (ج مملكة السعودية). صمادي احمد (ج قسنطينة). فريال أبو عواد (ج الأردن)، احمد صاري (ج الأردن)، عمروني حورية تارزولنت (ج ورقلة)، جيهان فقيه (ج لبنان). لحاج عرابة (ج ورقلة) .

PIERRE POTVIN (Université Du Québec A Trois-Rivières (UQTR), **Suzanne Léveillée** (Université Du Québec A Trois-Rivières), **Stora Jean Benjamin** (Université De Paris 8), **tarek sadraoui** (Université de Monastir), **tayeb rehail** (Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle)

سكرتير:

عائشة بورزقي

<https://www.asjp.cerist.dz/en/submission/119>

• E-mail : revues.shs@univ-ouargla.dz

ISSN: 2170-1121, EISSN: 2600-6049



التعريف بالمجلة

دورية علمية محكمة نصف سنوية تنشر الأبحاث و التطبيقات
المتعلقة بالعلوم الانسانية و الاجتماعية
المجلة مفهرسة ضمن عدد من قواعد المعطيات و البوابات الوطنية و الدولية و محركات البحث.

البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/119>

ASJP
Algerian Scientific Journal Platform



<http://www.drji.org/Search.aspx?q=REVUE%20DES%20SCIENCES%20SOCIALES%20ET%20HUMAINES&id=0>



http://isurs.org/master_list.php?topic_id=14



<http://www.journalindex.net/?qi=Revue+des+Sciences+ Sociales+et+Humaines>



<http://www.bing.com/search?q=Revue+des+Sciences+ Sociales+et+Humaines&qs=n&form=QBLH&filt=all&pq=revue+des+ sciences+sociales+et+humaines&sc=0-0&sp=-1&sk=>



<http://www.researchbib.com/?action=editLogin&url=%2F%3Faction%3DviewJournalDetails%26issn%3D21701121%26uid%3Dr4eca5>



<http://www.pdoaj.com/?ic=journals&id=Journal%20List>



<http://www.sherpa.ac.uk/romeo/journals.php?id=1668&fidnum=&mode=advanced&letter=ALL&la=en>



<http://sindexs.org/?p=234/>

معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية أرسييف - ARCIF



سعادة أ.د. رئيس تحرير مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الآداب واللغات / الجزائر
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهنئكم أطيب التحيات وأسمى الأملى.

يسر معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج
والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق تقريره السنوي الرابع للمجلات للعام 2019، خلال الملتقى العلمي مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي
العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ 3 أكتوبر 2019.

يخضع معامل التأثير 'Arcif' لإشراف مجلس الإشراف والتنسيق الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب
اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية
المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية
وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل 'Arcif' قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (4300) عنوان مجلة عربية علمية
أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر
القرى لعدم توفر البيانات). ونجح منها (499) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل 'Arcif' في تقرير عام
2019.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية** الصادرة عن **جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الآداب واللغات**، قد
نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل 'Arcif' المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها 31 معياراً، وللإطلاع على هذه
المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

و كان معامل 'Arcif' لمجلتكم لسنة 2019 (0.1396). مع العلم أن متوسط معامل 'Arcif' في:

- تخصص العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات) على المستوى العربي كان (0.072)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الأولى Q1)، وهي الفئة الأعلى.
- تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات) على المستوى العربي كان (0.087)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الأولى Q1)، وهي الفئة الأعلى.

و بلبائكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم
إلى معامل 'Arcif' الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" Arcif "



الفهرس

- تحليل المتون الشفوية الدينية بالوسط المحلي مقارنة أنثروبولوجية
بودواية مختار . جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)..... 20-1
- تقييم تطبيق استراتيجية "إدارة الجودة الشاملة" في تحسين الخدمة العمومية من وجهة نظر المشرفين
ببعض المؤسسات المالية (دراسة ميدانية)
د. جلاب مصباح ، د. خطوط رمضان .جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر) 38-21
- معوقات تطبيق بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات في التعليم العام
دراسة استكشافية من وجهة نظر عينة من المعلمين والأساتذة
د. الزهرة الأسود، مهربية الأسود . جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر) 52-39
- الغش في أوساط التعليم الثانوي بين الأسباب و الحلول
(دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من تلاميذ التعليم الثانوي بولاية وهران)
د. خطيب زوليخة ، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر) 62-53
- الأوروا ومشكلة اللاجئين في العالم- اللاجئين الفلسطينيين -نموذجا
د . مقدم رشيد . جامعة الجزائر2 (الجزائر) 74-63
- أشكال الفضولية عبر المدارس: قراءة في جذور المنشأ والوظيفة
د. بشقه عز الدين . جامعة باتنة -1- (الجزائر) 84-75
- أثر القيادة الأخلاقية في تنمية إبداع الموارد البشرية
- دراسة ميدانية بمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية بولاية قالمة -
راضية يوسف ، أمال يوب . جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر) 104-85
- الأطر القانونية لحماية الحرية الدينية لغير المسلمين وفرض التعايش معهم في النظام القانوني الجزائري
د. لحاق عيسى . جامعة عمار تليجي الاغواط (الجزائر)
د. طحطاح علال . جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) 116-105
- طرق التدريس الحديثة من منظور نظرية الذكاءات المتعددة (العصف الذهني نموذجا)
ط.ل. قبلي إناس ، أ.د صلاح الدين تغليت . جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 (الجزائر) 126-117
- استراتيجية التعلم التعاوني (فكر - زواج - شارك) وأهميتها في العملية التعليمية.
سعيد بن نويوة (طالب دكتوراه علوم) .جامعة البليدة 2 (الجزائر) 144-127
- أثر الضغوط المهنية على الولاء التنظيمي لدى الأخصائي النفسي في بعض مؤسسات الصحة العمومية بوهران
د. أمحمد بن غربي .جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) 158-145

- متطلبات تقييم خدمات المعلومات الالكترونية في المكتبة المركزية لجامعة أم البواقي حسب مؤشرات اعلم لقياس أداء المكتبات
- ط/د بن سالم أميرة ، أ.د. بوكرزازة كمال . جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 (الجزائر) 172-159
- الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية
- د, حكيم غريب , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر) 192-173
- دافعية التعلم ودافعية الإنجاز مفهوم وأساسيات
- د: القتي عبد الباسط . جامعة عمار تليجي الأغواط (الجزائر) 204-193
- المدح والثناء ؛ منهج نبوي تربوي أصيل الحدود والضوابط
- مختار بروال ، عز الدين بشقة . جامعة باتنة1 (الجزائر) 212-205
- تقييم الأداء التدريسي لأساتذة الجامعة وفق تقديرات الطلاب
- "دراسة بقسم العلوم الاجتماعية جامعة تيزي وزو"
- د. فاروق طباع ، د. فريد بوطابة . جامعة مولود معمري، تيزي وزو (الجزائر) 226-213
- القنوات التلفزيونية المتخصصة وعلاقتها بالسلوكيات العدوانية لطفل ما قبل المدرسة
- دراسة وصفية من وجهة نظر الأمهات.
- فضيلة تومي، زهية يسعد . جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) 240-227
- إستراتيجية التكوين الإعلامي في الجزائر: نظرة تقييمية في ظل التحولات الجديدة في مجال التكوين الإعلامي
- د. رقاد حليلة، د. بن نونة نادية . جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم (الجزائر) 254-241
- الشباب الجامعي وواقع المشاركة في العمل السياسي و الجمعي بالجزائر
- (دراسة ميدانية على عينة من شباب التنظيم الطلابي بجامعة الأغواط كأ نموذج).
- الطيب معاش ، رشيد بكاي . جامعة عمار تليجي الأغواط (الجزائر) 272-255
- واقع الارشاد النفسي التربوي للتلاميذ المتفوقين رياضيا بثانويات ولاية ورقلة
- دراسة على عينة من مستشاري التوجيه المدرسي بولاية ورقلة -
- الهادي سراية، زينة بن طراد . جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) 282-273
- الثقافة التسييرية للمؤسسة الرسمية في المجتمع التقليدي
- تسيير المؤسسة الرسمية بين المرجعية المجتمعية التقليدية والمرجعية التنظيمية-
- الباحثة صديقي خوخة، أ.د دلاسي أحمد . جامعة عمار تليجي بالأغواط (الجزائر) 294-283
- أثر استخدام إستراتيجية الجدول الذاتي (L.W.K) على التحصيل الدراسي في نشاط الرياضيات لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي.
- ط/د مزرب خالصة .جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)
- د. طيبة عبد السلام . جامعة باتنة1 (الجزائر) 308-295
- فاعلية برنامج تدريبي قائم على اللعب في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطفل المسعف
- دراسة ميدانية بمدينة ورقلة بالجزائر
- د.الحاج قدوري . جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) 324-309

| | |
|---------|---|
| 338-325 | الزواج بين البنية الاجتماعية و المجالات الاجتماعية الحديثة طلد ألفة لمصارة ، د. بغدادي خيرة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) |
| 346-339 | النشاط الثوري في ورقلة حتى نهاية سنة 1957 من خلال تقرير ارشيفي فرنسي عواريب الأخضر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) |
| 364-347 | القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار النفطية من خلال التحكيم أحلام مبعوج، بن يسعد عذراء . جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر) |

| | |
|---|---------|
| L'importance de l'analyse du travail dans l'élaboration des programmes de la formation professionnelle. Le cas de la spécialité : mécanique réparation automobile. | |
| Dr.OUADAH LAMRI. Université de M'sila (Algérie)..... | 365-374 |
| L'engagement organisationnel et le stress au travail un lien confus et ambivalent | |
| Djeflal Mokrane, Makhlof Hassina, Laifaoui Djaouida .Université A/ Mira de Bejaïa (Algérie).... | 375-382 |
| La souffrance au travail : constat et analyse | |
| Elafri malika. Université du 8 mai 1945 Guelma (Algérie)..... | 383-400 |
| L'arabe algérien et l'emprunt français : possible rapprochement entre langues sémitiques et langues indo-européennes | |
| IZEMRANE Abdelatif. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou (Algérie)..... | 401-406 |

الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم-اللاجئين الفلسطينيين -نموذجاً

UNRWA and the refugee problem in the world - Palestinian refugees - a model

د/ مقدم رشيد

جامعة الجزائر 2

mekademrachid17@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018/11/20 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/05/19 ؛ تاريخ القبول : 2020/06/15

ملخص :

لا يمكن إنكار أهمية الأونروا والدور الرئيسي الذي لعبته في حياة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1949، على صعيد التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وبخاصة في أوقات النزاعات، يبدو أن أهمية الأونروا تتجاوز، في الواقع، توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين، فهي تمثل، في نظرهم، دليلاً فريداً من نوعه على اعتراف المجتمع الدولي بحقهم في العودة إلى وطنهم. وعلى الرغم من أهمية الأونروا، ومركزها في حياة اللاجئين الفلسطينيين، فإن استمرارها في القيام بمهامها يبدو اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، في موضع تساؤل، لا سيما في ظل العجز الكبير، والمزمن، في موازنتها، وتقاعس الدول المانحة عن الاضطلاع بمسؤولياتها إزاءها. لقد أثارت هذه الاعتبارات، وغيرها، المتمحورة حول مستقبل الأونروا، جدلاً واسعاً في الساحة الفلسطينية، وبين نشطاء المجتمع المدني، والمتمثل في بقاءها من عدمه.

الكلمات المفتاحية : الأونروا ؛ اللاجئين ؛ الميزانية ؛ المستقبل.

Abstract :

The importance of UNRWA and its main role in the lives of Palestine refugees since 1949, in terms of education, health care, relief and social services, especially in times of conflict, can not be denied. UNRWA's importance appears to be beyond the provision of services to Palestine refugees. In their view, unique evidence of the international community's recognition of their right to return to their homeland.

Despite the importance of UNRWA and its status in the lives of Palestine refugees, its continued functioning today, more than ever before, is questionable, particularly in the context of its large and chronic budget deficit and the failure of donor States to shoulder their responsibilities.

These considerations, and others, centered on the future of UNRWA, have raised a great debate in the Palestinian arena and among civil society activists, whether or not they remain.

Keywords : UNRWA; Refugees; Budget; Future.

مقدمة:

على أثر هزيمة الشعب الفلسطيني عام 1948م، و نتيجة للظروف المؤلمة، التي اعقبتها ومر بها هذا الشعب، واستجابة للمعالجة ما تركته من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية أسست عدة جمعيات ومؤسسات حكومية وغير حكومية، الى جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاغاثة. ركزت على تقديم خدماتها ومساعداتها وعلى شتى الأصعدة للفلسطينيين الذين اصبحوا لاجئين ومشردين، يعيشون في ظروف سيئة، وحين تبين أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لن تحل سريعاً. خاصة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، فكان على المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة حينها التحرك من ايجاد حلول لهذه المشكلة التي أصبحت تؤرق المجتمع الدولي خاصة أمام تزايد عدد اللاجئين، فكان لابد من انشاء منظمة تهتم بالمشكلة و تضمن ادنى الخدمات لهم، فأنشئت ما عرف بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى طبقاً للائحة رقم 302 الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1949م عن الجمعية العامة.

تهدف الدراسة الى التعرف على دور وكالة الاونروا في الحفاظ على قضية اللاجئين في ظل المتغيرات الدولية التي يعيشها العالم اليوم، وذلك من خلال تشخيص دور وكالة الاونروا ومهامها الموكلة لها في حماية اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على حقوقهم في العودة الى ديارهم طبقاً للفقرة 11 من القرار 194 الصادر عن الجامعة العامة. وتكمن اهمية الدراسة في توضيح الاهداف الحقيقية التي أنشأت من اجلها الوكالة، وتحديد مستقبل اللاجئين في ظل تراجع مميزات وكالة الاونروا.

لكن السؤال الذي يُلقى الجميع ويُطرح بقوة في الساحة الفلسطينية وخارجها، بعد القرار الرسمي الصادر عن الإدارة الأمريكية بوقف كل أشكال التمويل المالي المقدم لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، الى أي مدى استطاعت الاونروا التكيف مع المتغيرات الدولية بالحفاظ على اللاجئين الفلسطينيين، وعلى دورها الإنساني ما مستقبل لاجئين في ظل تراجع مميزات وكالة الاونروا؟

إن المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، والاستشرافي هم أنسب المناهج لمعالجة هذا البحث، حيث ينصب اهتمامهما على المتغيرات السياسية التي واكبت أزمة الاونروا ، وانعكست على مستقبل اللاجئين بشكل عام.

1.خلفية تأسيس وكالة الأونروا:

أمام خطورة ما آل اليه الوضع في الاراضي الفلسطينية من جراء حجم وطبيعة الهجمات الإسرائيلية عليه، خلف العديد من الضحايا ودمرت البنى التحتية الفلسطينية، وازداد عدد اللاجئين والنازحين، وهو ما أقتضى تدخل منظمات دولية للإغاثة ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم الاساسية ك مطلب أول.

لقد كان من أبرز نتائج الحرب العربية الإسرائيلية، تشريد ما يزيد عن نحو مليون مواطن فلسطيني الى الدول المجاورة وحتى داخل الاراضي المتبقية في فلسطين، وإزاء تفاقم مشكلة اللاجئين في العالم العربي وخارجه قرر المجتمع الدولي بإنشاء منظمة دولية تعمل في المجال الانساني لحماية ضحايا الحروب من خلال الاغاثة و تقديم المساعدات الاقتصادية والطبية والاجتماعية، برغم من الجهود التي كان يبذلها الصليب الأحمر الدولي (ابراهيم أحمد خليفة، 2007،ص111)، إلا انها غير كافية في نظر الامم المتحدة، و من بين العمليات الضخمة التي قامت بها لجنة الدولية للصليب الأحمر .

هو إجلاء عدد كبير من الفلسطينيين من مخاطر المجازر الصهيونية، وتقديم الاعانات المادية للمتضررين من حرب 1948م، كما قامت بحماية المخيمات في المناطق المجاورة من الاضطرابات والنزاعات التي تقع في المخيمات أو من الانتهاكات التي تقع بين اللاجئين أو الكيان الصهيوني احياناً، ويشمل عمل اللجنة أيضا تقديم المساعدات الاستعجالية للمتضررين داخل فلسطين، خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية وداخل الخط الأخضر .

تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الثالث في نهاية عام 1948م، لائحة رقم 212، والتي أنشأت بموجبها منظمة الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، هذه المنظمة التي تسعى إلى التخطيط ووضع برنامج الإغاثة و إيجاد حلول مع الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة وغير حكومية ما للجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر (عبد الكريم علوان، 1997، ص211).

وأقرت هذه المنظمة في تقاريرها ضرورة مواصلة تقديم مساعدات مباشرة بدءاً من 31 أوت 1950م، وقررت إنشاء منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "UNRWA"، وعملها دراسة حالات اللاجئين الفلسطينيين (سعيد سلامة، 2006، ص2).

وتم إنشاء هذه الوكالة طبقاً للائحة رقم 302 الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1949م، والتي تنص على إنشاء وكالة متخصصة تعني باللاجئين الفلسطينيين، وتولت مهامها رسمياً في 1 ماي 1950م، بتقديم المساعدات في مجالات التعليم والصحة والإغاثة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في مناطق اللجوء الرئيسية (الضفة الغربية و قطاع غزة، سوريا، لبنان، الأردن، العراق)، (سعيد سلامة، 2006، ص6).

واتخذت مدينة بيروت مقراً لها، وجعلت لها مكاتب إقليمية في عمان والقاهرة ودمشق وغزة والضفة الغربية، ولها مكاتب أخرى في نيويورك وجنيف وبغداد و فيينا.

لقد أسس المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة وكالة الاونروا لتقديم العون للاجئين الفلسطينيين وتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية، تكون وكالة متخصصة لهم على خلاف الوكالات الدولية الأخرى مثل: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR" التي تم انشاءها في الاسبوع نفسه مع الاونروا بموجب لائحة رقم 319 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 ديسمبر 1949م، من أجل حماية اللاجئين في العالم. (سعيد سلامة، ص7).

وعرفت الاونروا اللجوء الفلسطيني بنوع من التحديد وذلك بسبب الأوضاع الخاصة بهم على أنه.. الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال فترة من 1 جوان 1946م وحتى الفترة 15 ماي 1948م، والذي فقد بيته و مصدر رزقه جراء حرب 1948م ولجأ إلى إحدى الدول أين تقدم الاونروا مساعداتها.. " (محمد عبد المنعم عامر، 2002، ص42).

ومن هذا التعريف نلاحظ أن الاونروا تعتبر فئة من اللاجئين و النازحين خارج مسؤولياتها، و هم في الغالب من اللاجئين الذين هاجروا إلى خارج مناطق عملياتها مثل: أفريقيا و دول الخليج العربي، و حتى الأمريكيتين و أستراليا، أو ممن نزحوا داخليا و ظلوا في المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل و كانوا أساساً تحت مسؤولية وكالة الغوث لكنهم استثنوا لاحقاً، بعد أن أعلنت إسرائيل نيتها لمعالجة و وضعهم، (سعيد سلامة، 2006، ص44).

ولعل السر الحقيقي من إنشاء هذه الوكالة هو تقديم البديل للفلسطينيين حتى ينسوا فلسطين و يتركوها لإسرائيل، و الدليل على ذلك تواطؤ بعض الحكام العرب في منحهم الوطنية، لأن العديد من المواقف العربية التفتت مع بعض المواقف الأوروبية و الأمريكية، التي عارضت ادماج قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاقية تشكل المفوضية السامية للاجئين، اقتناعاً بأن مشكلة اللاجئين تختلف عن مسألة اللجوء التي تعاني منها أوروبا.

وقرر المجتمع الدولي آنذاك استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية المبرمة في 1951 م، اتفاقية جنيف، و حماية المفوضية السامية للاجئين، و تم بذلك تفويض وكالة الاونروا لرعاية هؤلاء اللاجئين (وائل انور، 2002، ص113).

كما تعتمد الاونروا في تمويلها على التبرعات المالية من المجتمع الدولي، ولا تمول من ميزانية الأمم المتحدة، وفي حال تعذر الحصول على ذلك فعليها التشاور مع الدول المضيفة، وهذا يدل على عدم وجود صفة الزامية من الأمم المتحدة بتوفير التمويل "لأونروا" عكس المفوضية السامية التي تمولها من ميزانية الأمم المتحدة. (وائل انور، ص113).

تشغل الوكالة 633 مدرسة، وثمانية مراكز للتدريب المهني 125 من منشآت لرعاية الصحية و 65 مركزاً لبرامج المرأة و 39 مركزاً لإعادة التأهيل، و تقدم الوكالة المساعدات في حالة العسر مثل المساعدات الغذائية الى قرابة 250000 لاجئ، ومنحت للعديد منهم قروض بقيمة 100 مليون دولار لأكثر من 100000 لاجئ عام 1981م.

وتميزت سنوات السبعينيات لعمل الاونروا في الشرق الاوسط، كانت ولا تزال تحت وطأة أثر حرب 1987م، وما جلبته من دمار كبير ونزوح أكثر من 250000 لاجئ، واجهت حرباً عربية إسرائيلية جيدة، وبداية احرب الاهلية في لبنان، اضطرت الوكالة الى مواصلة جهودها الاغاثية، ففتحت المراكز والعيادات والمدارس المتنقلة ومراكز التدريب والتمهين، استبدلت الخيام بالمباني مصنوعة من الطوب والحجر في قطاع غزة و الضفة الغربية، بسبب قساوة الظروف المناخية في شتاء 1951م (دياب محافظة، 1998، ص30).

كرست الوكالة معظم وقتها آنذاك في العمل من أجل الاستجابة للطوارئ، واستمرت تقدم المساعدات، وحاولت في قطاع غزة أن تحسن من المستوى الاقتصادي المتردي منذ 1969 م، حتى سنة 1971م، و بلغ ذروته في 1972م، مع قيام السلطات الإسرائيلية العسكرية بهدم المباني والمأوي على نطاق واسع لبناء المستوطنات ونزوح حوالي 160000 لاجئ جديد (دياب محافظة، ص31).

وفي سبتمبر 1970م، نشب نزاع بين الجيش الاردني والفصائل الفلسطينية المدعومين من طرف الجيش السوري، واستخدم في المعارك الدبابات والمدافع، واحتدم الصراع في المناطق المكتظة خاصة الضفة الشرقية والغربي وفي المخيمات، فقتل حوالي 800 فلسطيني وجرح و اعتقل واحتجز الالاف على ايدي القوات الإسرائيلية (الأمم المتحدة، 1990، ص31).

وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين لم يسجلوا في سجلات وكالة الغوث الدولية، فعلى سبيل المثال نصف السكان الفلسطينيين الموجودين في الأردن لم تدرج أسماؤهم في سجلات وكالة الغوث، كما لم تمتد خدمات الوكالة إلى الفلسطينيين المتواجدين داخل فلسطين المحتلة الذين يصل عددهم إلى 1.457.465 نسمة، منهم حوالي 300 ألف لاجئ، هذا بالإضافة إلى اقتصار خدمات الوكالة على خمسة مناطق هي (قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، لبنان) هذا بجانب وجود أكثر من نصف مليون لاجئ موجودين في دول أجنبية لم تصلهم خدمات الوكالة.

إننا في هذا السياق سنقوم بدراسة أعداد اللاجئين الفلسطينيين المدرجين في سجلات وكالة الغوث الدولية الذين يتلقون الخدمات المختلفة وفق شروط وكالة الغوث الدولية. قدرت وكالة الغوث الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى اللاجئين حوالي 914 ألف نسمة عام 1950 م، ارتفع هذا العدد ليصل إلى 1.120.889 عام 1960 م، هذا وقد واصلت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الارتفاع 2008 م، حيث بلغت 4.572.830 حتى 1جانفي 2008، وبذلك تنامي العدد إلى أكثر من اربعة إضعاف خلال ستة عقود (الزيتونة للدراساتص24).

2- مهام وكالة الاونروا:

لقد حددت المهام الرئيسية للوكالة في الفقرة رقم 7 من اللائحة رقم 302 والتي أنشأت بموجبها الوكالة مايلي:
• أن تقوم الوكالة بالتعاون مع الحكومات المحلية بتنفيذ برامج الاغاثة و الاعمال الموصي بها من قبل البعثة بدراسة الاحوال الاقتصادية.

• أن تتشاور مع حكومات الشرق الاوسط المعنية بشأن ما يجب عليها اتخاذه من تدابير استعدادا لوقت لا تتوفر فيه المساعدات الدولية لمشاريع الاغاثة والعمل (تمار سليم، 1996، ص56).

في بدايات تأسيسها، قامت "الأونروا" بخطوات تمثلت بالخروج عن المهام التي أوكلت إليها "تقديم الإغاثة المباشرة، وإقامة برامج تشغيلية للاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك من خلال "قوننة" حرمان اللاجئين الذين هم خارج مناطق عملها من أية خدمات ، وبالتالي حرمانهم من حقوقهم كلاجئين.

وبتاريخ 12 ديسمبر 1950 صدر القرار رقم 393 حين أسندت الجمعية العامة للأمم المتحدة للأونروا مهمة العمل على دمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات المنطقة بجانب تقديم الخدمات الإغاثية لهم (تاكنبرغ لكس، 2003، ص25). وفي العام 1959 قدّم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد ورقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن مقترحاً يقضي بتوسيع برامج تأهيل اللاجئين وتعزيز قدراتهم على إعالة أنفسهم، والاستغناء عن المساعدات التي تقدمها إليهم وكالة "الأونروا"، وتوطينهم في الأماكن التي يتواجدون فيها، مع مناقشة الدول العربية المضيفة للاجئين بالتعاون مع الوكالة الدولية (جير هارد بلفر، 1997، ص20).

تتمركز نشاطات الأونروا كما أسلفنا في ثلاثة مجالات رئيسية هي التعليم، الصحة، الإغاثة، وسنحاول فيما يلي إلقاء بعض الضوء على كل من هذه المجالات الثلاثة.

أصبح هذا البرنامج مع نهاية الستينيات أوسع البرامج التي تباشرها الوكالة في كافة عملياتها، ففي عام 1970 استهلك هذا البرنامج 36% من ميزانيتها العامة، و 50% من طاقمها الوظيفي، و الذي يمثل 9000 عامل في الهيئة التعليمية في 644 مدرسة، تديرها الوكالة منها 130 مدرسة في القطاع و 160 مدرسة في الضفة الغربية، و الباقي منتشر في البلدان المجاورة خاصة لبنان و الاردن.

ورغم ذلك يوجد الاكتظاظ، حيث وصل عدد الطلبة في القسم الواحد الى 50 طالباً و طالبة، لذلك اضطرت الوكالة في بعض المدارس للعمل بنظام المداومة اليومية ثلاث مرات في اليوم، كما قامت الوكالة بإنشاء مراكز التدريب و التمهين، كالحداثة والميكانيك والأهيل للمعلمين .

تباشر الوكالة ثاني أكبر برامجها في الجانب الصحي وبالأساس يركز هذا البرنامج اهتمامه على الصحة، وتقدم الوكالة خدماتها الصحية بواسطة 121 مركزاً صحياً، تعمل في الاقطار العربية الخمس (لبنان، العراق، سوريا، الاردن، مصر)، بالإضافة الى قطاع غزة والضفة الغربية وحتى القدس المحتلة، إلا أن هذه المساعدات الطبية لا ترقى الى المستوى المطلوب، فمثلاً مخيم جباليا بلبنان يحتوي على مركز واحد ل 8500 لاجئ، وايضا في قطاع غزة يوجد مركزان صحيان فقط (الجندي ابراهيم، 2001، ص45).

وتهتم الوكالة من خلال برامجها الصحية بحماية المرأة و الطفل، و التخطيط الاسري، وحماية اللاجئين من الامراض المعدية و المتقلة، كما سعت الوكالة الى التعاقد مع عدة مستشفيات في نابلس و القطاع و الضفة من اجل تحسين الرعاية للاجئين، و منحت للعديد منهم قروض مالية لبناء الورشات للعمل، وقدرت الميزانية المخصصة للصحة والخدمات الاجتماعية ب 69% سنة 1951م، وتقلصت مع نهاية 1981 الى 50% بسبب قلة التبرعات التي تقدمها الدول المساهمة فيها (الحسيني جلال، 2018، ص10).

ولأغراض العملية عرفت الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بالشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1 جوان 1946 م حتى 15 ماي 1947 م وفقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948 م وعليه فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين يحق لهم تلقي المساعدات من الأونروا هم الذين ينطبق عليهم التعريف، أعلاه إضافة إلى ذريتهم، ويحق الانتفاع بخدمات الأونروا فقط للاجئين المقيمين في المناطق الخمس التالية قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، الجمهورية السورية، لبنان، وان يكون في حاجة حقيقية (رولا البرعي، 2013، ص20).

إن تعريف الأونروا للاجئين الفلسطينيين تجاهل وأسقط من حساباته العديد من فئات اللاجئين، فعلى سبيل المثال: هناك عدد كبير من اللاجئين لم يسجلوا لدى الأونروا كلاجئين ممن فقدوا تسجيلهم نتيجة وضعهم المتغير، وخصوصاً في لبنان وآلاف اللاجئين القرويين في غزة والضفة الغربية، الذين فقدوا أرضهم ومصادر رزقهم ولكنهم لم يفقدوا إقامتهم، ويضم هؤلاء أيضاً أشخاص فقدوا منفذهم إلى الأسواق الساحلية وأماكن العمل في فلسطين ما قبل سنة 1948 م هذا بجانب سكان القرى الحدودية الذين فقدوا الأرض وفقدوا موارد الرزق (السهيلي نبيل، 2002، ص41).

ومن الجدير بالذكر التطرق إلى اللاجئين الغائبين الحاضر، حيث هناك العشرات من آلاف من اللاجئين داخل إسرائيل ممن فقدوا أملاكهم وإقامتهم، بينما بقوا في إسرائيل وأصبحوا مواطنين.

وجاء مؤتمر مدريد في 21 أكتوبر 1991 والمفاوضات المتعددة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليشكل منعطفاً استراتيجياً في عمل الوكالة بتعديل وظيفتها المحددة لها بالقرار 302 بإغاثة وتشغيل اللاجئين إلى عمل تنمية اجتماعية عبر توفير البنى التحتية، خاصة في منطقتي الضفة وغزة أولاً بما يؤدي في النهاية إلى الاستغناء التدريجي عن خدماتها وإحالة الخدمات إلى الدول المضيفة حتى إن المؤتمر الذي نظمته "الأونروا" (صباحي ياسين، 2009، ص22).

وعقد في الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ الثامن والتاسع من شهر أكتوبر 2010 وشارك فيه كاتب هذه السطور كان تحت عنوان "من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية: الأونروا واللاجئون الفلسطينيون بعد ستين عاماً"، حينها اعتبر اللاجئين الفلسطينيون المشاركون أن المؤتمر "ربما يؤسس لمرحلة جديدة على مستوى مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، ويعود هذا الاستنتاج لأهمية المحاور التي تم بحثها ونوعية المشاركين التي حضرت من مختلف دول العالم (UNRWA.1995.p20).

وكانت الأونروا في العام 2008 قد حددت مهمتها الجديدة بشكل أكثر وضوحاً عندما ذكرت في إحدى وثائقها الرسمية أن مهمتها "مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق كامل طاقاتهم في التنمية البشرية تحت الظروف الصعبة التي يعيشون فيها في مناطق اللجوء (هويدي علي، 2010، ص28).

3.3. الافاق المستقبلية لوكالة الاونروا:

استناداً إلى التجربة التاريخية في التعاطي مع أزمات الأونروا وبناءً على مختلف المعطيات المتوفرة إلى يومنا هذا، وفي ظل التغييرات السياسية والتهديدات الأمريكية بتخفيض الميزانية، يمكن رصد آفاق ومستقبل وكالة الأونروا من خلال الآراء و المواقف المستقبلية بشأن الوكالة (عدنان أبو عامر، 2018). والتي تتمثل في:

1.3 الاتجاه الدولي:

الداعي لأنها ارتباطاً بالحلول والتسويات الجاري تنفيذها في المنطقة، وخاصة "صفقة القرن"، وليس ارتباطاً بالفقرة 11 من القرار الأممي رقم 194، وهذا الاتجاه يريد إنهاءها بطريقتين: أ-ربطها بالسلطة الوطنية الفلسطينية على طريق تحويل صلاحياتها بالتدرج لهذه السلطة و بالتالي إنهاءها كاملاً (محمد منصور ابوريكة، ص14).

ب-تحويلها تدريجياً إلى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بحيث يتم التعامل مع ملف اللاجئين كملف انساني، دون أن يكون لها بعد سياسي مثل لاجئي سوريا والعراق (محمد منصور ابوريكة، ص15).
يميزهم عن سواهم لأنه متعلق بالاحتلال إسرائيل لأراضيهم و حقوقهم في العودة . (هويدي علي، ص9).

2,3 الاتجاه العربي:

الداعي لاستمرار عملها إلى حين قيام الدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات المرحلة النهائية، حينئذ يمكن إنهاؤها وتحويل مسؤوليتها عن اللاجئين إلى السلطة الفلسطينية

3.3 الاتجاه الفلسطيني:

لا يمكن إنهاء عمل الوكالة طالما أنه لم يتم تحقيق الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين، ولم يتم تطبيق القرار 194 القاضي بحق عودتهم إلى الديار (صباحي ياسين، 2009، ص22).

والناظر إلى الاتجاهات الثلاثة يرى أن الاتجاه الأخير هو الأكثر صواباً، ففضيلة اللاجئين يجب أن تبقى متمسكة بالطابع الدولي و لا يجوز بأي حال الغاء مسؤولية المجتمع الدولي عن حق عودتهم إلى ديارهم و استرجاع ممتلكاتهم (محمد منصور ابوريكة، ص14).

4-الموقف الإسرائيلي من وكالة الأونروا:

ترفض إسرائيل الاعتراف بتسببها في المشكلة ، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، ولكنها تدرك في الوقت نفسه أن أي حل للصراع العربي الإسرائيلي ، أمرا غير ممكنا من دون إغلاق ملف اللاجئين ، وأكدت على موقفها ، بعد اتفاق أوسلو ، من خلال الوثيقة التي نشرتها في عام 1994 ، عن مسألة اللاجئين الفلسطينيين ، أعادت فيها مواقفها السابقة ، والتي تتضمن:

1- أن قضية اللاجئين في عام 1948 كانت من صنع الدول العربية المجاورة.

2- أن حوالي 6000 لاجئ يهودي اضطروا في بداية الخمسينات إلى الهرب من الدول العربية وطلب الحماية في إسرائيل.

3- أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا في حربي 1948 و 1967 هو أقل كثيرا مما يقول الجانب العربي . فهي حسب الإحصاءات الإسرائيلية 540 ألف 720 ألف فلسطيني في عام 1948 ، وحوالي ربع مليون في عام 1967(احمد سعيد نوفل ،ص ص24-25).

4- أن تعريف اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة 194 كان غير دقيق ومختلفا عن التعريفات القانونية الأخرى (شتيوي محمد خير ، وآخرون ،1998،ص22). وتحمل إسرائيل الدول العربية المسؤولية في قضية اللاجئين ،على أساس أنهم شنوا الحرب ضدها في عام 1948 ، من أجل إحباط خطة تقسيم فلسطين ، وتسبب ذلك في دمار الشعب الفلسطيني وترك وطنه ، وأن الدول العربية استغلت قضيتهم طيلة السنوات الماضية، بحيث أبقت عليهم في المخيمات ورفضت استيعابهم كمواطنين فيها. ويدعي "شلومو غازيت" الذي شغل وظيفة منسق في الأراضي المحتلة ورئيس العسكرية الإسرائيلية ، في دراسته الصادرة عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في عام 1994 بعنوان " قضية اللاجئين " ، إلى أنه باستثناء فترة قصيرة في عام 1949 ، فإن المسؤولين الإسرائيليين لم يوافقوا على حق العودة للفلسطينيين إلى إسرائيل ، وأن الموقف الإسرائيلي كان " واضح جدا ، يجب ألا يمنح حق العودة للفلسطينيين على الإطلاق ، وفي أي ظرف كان"(غازيت شلومو ، 1995،ص86) ، لأن عودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة سوف يهدد " الطبيعة اليهودية" لإسرائيل.

ويرى غازيت أن حل قضية اللاجئين لا يعتمد السماح لهم بالعودة ، بل يأتي عن طريق توطينهم في الدول العربية وتعويضهم عن أملاكهم التي فقدوها ، وفي إطار مفاوضات الوضع النهائي ، يضع غازيت عدة مطالب على إسرائيل أن تطلبها من الجانب الفلسطيني وهي :

1- أن يصدروا بيان يتخلون فيه عن العودة ، إنهاء عمليات وكالة الغوث أونروا في قطاع.

غزة والضفة الغربية ، إلغاء الوضع الخاص للاجئين ، استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وغزة وتأهيلهم (قرقع عيسى ، 2003،ص20).

2- تسن السلطة الفلسطينية قانون عودة فلسطيني يسمح بموجبه لأي فلسطيني العودة إلى الكيان الفلسطيني والحصول على الجنسية الفلسطينية . وبالمقابل على إسرائيل أن تصدر إقرارا خلقيا تعترف بموجبه بعذاب الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية ، ودعا بلاده إلى المشاركة في تمويل صندوق التعويضات (15 UNRWA.1990.p).

5.الأونروا والدول الغربية:

على الرغم أن ما يُدفع في صندوق الوكالة الدولية "الأونروا" هو عمل تطوعي يقوم به كثير من الدول العربية والغربية مشكورة، إلا أن الأمم المتحدة تُعتبر مسؤولة مباشرة عن تمويل الوكالة الدولية في حال واجهت أي عجز مالي، لأن "الأونروا" واحدة من مؤسسات الأمم المتحدة، وفي حال تقاعست أي من الدول عن الإيفاء بالتزاماتها، فإن على صندوق المتحدة أن يلبي الاحتياجات ويعوّض العجز، ولأنه لا يوجد توصيف دقيق لخدمات "الأونروا" منذ نشأتها.

ويقول خبراء القانون الدولي بأنه يحق للجمعية العامة للأمم المتحدة بحث إمكانية توسيع خدمات الوكالة الدولية بحيث تكون موازنة "الأونروا" كاملة جزءاً من ميزانية الأمم المتحدة، تماماً كأية مؤسسة دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال برامج ضغط ومناصرة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية وبمساعدة من بعض الدول، يكفي دولة واحدة وفقاً للقوانين المرعية تجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتعديل في السياسات.

في هذا الإطار نستطيع أن "نتفهم" أن دولاً غربية تكون "عاجزة" عن دفع مستحققاتها المالية لسبب اقتصادي أو سياسي كما مع كندا التي أوقفت مساعداتها للأونروا في فيفري 2010 ، بحجة أن "الأموال تذهب لحركة "حماس" ، وأنها تساهم في دعم المناهج الدراسية التي تحض على الكراهية لإسرائيل" ، الأمر الذي نفته "حماس" ونفته "الأونروا" ، أو كما حدث خلال المؤتمر الذي عقد في فيينا بتاريخ 23 جوان 2008 وحُصِّص لجمع التبرعات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، إذ تعهدت الدول المشاركة بدفع مبلغ 122 مليون دولار من أصل 425 مليون دولار طلبتها "الأونروا".

وهذا لا شك سيمهد الطريق لممارسة المزيد من الضغط وإحكام الطوق وخنق الوكالة الدولية وصولاً لتصفيتها والقضاء عليها في بازار الابتزاز السياسي، والانتقال لاحقاً إلى مرحلة "تقديم التبرعات المشروطة" خدمة لوجهة النظر الإسرائيلية-الأميركية للسلام أحادية الجانب، وما تأتي "الأزمات" المالية والإدارية التي تمر بها "الأونروا" من حين إلى آخر إلا في سياق عمل منهجي يهدف للضغط على "الأونروا" وتحويل خدماتها إلى الدول المضيفة بشكل تدريجي تمهيداً لتصفيتها، فالدول المانحة خاصة الغربية منها ليست بجمعيات خيرية ولا تقدم وجبات مجانية، بل لها أهداف وغايات سياسية خاصة بها، وليس صحيحاً أن أسباب العجز المالي في صندوق الوكالة يعود إلى أسباب اقتصادية بحتة، إذ على سبيل المثال تبرعت الدول المانحة لسلطة الحكم الذاتي في العام 1996 بمبلغ 2 مليار دولار والسبب في ذلك اقتصادي وسياسي يتمشى مع أهداف توقيع ، اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي عام 1993.

لكن ما لا نستطيع أن نفهمه هو أن تتعاسس الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها؛ فقد تحدثت المفوض العام السابق للأونروا كارين أبو زيد في العام 2009 عن أن أسباب العجز في ميزانية الوكالة "تعود إلى عدم دفع بعض الدول المانحة التي يصل - عددها إلى 30 دولة حصصها في ميزانية الوكالة السنوية والتي تُقدَّر بنحو 400 مليون دولار. 99 % منها مقدمة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الإسكندنافية، فيما تبلغ نسبة مساهمة الدول العربية واحداً في المائة فقط" (UNRWA.1990.p 15) ، ووصل الأمر إلى أن هددت الوكالة بإنهاء خدماتها في الأول من أكتوبر من العام 2010 إن لم تحصل على تسعين مليون دولار (دومر ميك، 2018، ص6).

6. الدول العربية ووكالة الأونروا:

بناءً على الاتفاق الموقع بين "الأونروا" والدول العربية فإن الأخيرة تساهم بما نسبته 8% من الميزانية العامة للأونروا، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك تماماً، فما ساهمت فيه الدول العربية في الميزانية العامة للعام 2008 أقل من واحد في المائة (لحسيني جلال، 2018، ص10).

الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات، وإذا كانت الدول العربية تريد أن تقول: إن المجتمع الدولي وإسرائيل هما المسؤولان عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا لاجئي حرب عالمية ثانية أو لاجئي مجاعة وإنما هم لاجئون اقتلعوا من أرضهم وهناك أولوية لحق العودة وحق تقرير المصير على مسألة تقديم الخدمات، إلا أن هذا ليس تبريراً كافياً لتخلي الدول العربية عن الإيفاء بالتزاماتها المالية في صندوق "الأونروا"، وتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتوفير الحماية اللازمة لهم حتى بدون "الأونروا"، فقد التزمت الدول العربية في العام 2010 بدفع ما نسبته 7.8% من ميزانية الوكالة الدولية إلا أنها توقفت بعد ذلك (الجندي، ص46).

ولابد من الإشارة إلى أن الرسم البياني لميزانية "الأونروا" العامة في حالة صعود سنوي، في المقابل هناك تخفيضات ملحوظة للخدمات وفقاً للاحتياجات وازدياد عدد اللاجئين، ويكفي الإشارة إلى أنه في العام 1997 كانت الكلفة اليومية للاجئ مائتي دولار، استشفاء وتعليمًا وإغاثةً وقروضًا ومشاريع (الصباحي ياسين، ص26).

ووصلت في العام 1997 إلى 70 دولارًا، ثم تددت لتصل إلى 30 دولارًا في العام 2002 ونوعيتها وكميتها بشكل عام، أما في العام 2011 فقد وصلت التكلفة اليومية إلى 130 دولار تماشياً مع خطة التنمية البشرية التي أطلقتها "الأونروا" في مؤتمر بيروت في العام 2009 ولمدة خمس سنوات 2010 - 2015. (52UNRWA.1990.p).

في الوقت الذي نسمع فيه عن ملايين الدولارات التي تساهم بها الدول الغربية في ميزانية "الأونروا" نسمع عن أرقام لا تتجاوز الخمسة أصفار تتبرع فيها بعض الدول العربية، وندراً ما نسمع بمبالغ مهمة تُدفع إلا في أوقات الطوارئ كما حصل على سبيل المثال لا الحصر مع إعادة إعمار مخيم جنين في العام 2002 حين تم دفع مبلغ 30 مليون دولار من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، فمن خلال ما يمكن أن تقدمه الدول العربية والإسلامية من مساعدات، تستطيع أن تساهم من خلالها بتلبية جميع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية من الغذاء والدواء والكساء والإيواء وتوفير التعليم المناسب وفرص العمل.

7. الأونروا ومحاولات إنهاء قضية اللاجئين:

منذ أن أنشأ المجتمع الدولي منظمة الأونروا حامت شكوك و مخاوف كثيرة عن غاية الأمم المتحدة من إيجاد هذه المنظمة والسعي بواسطتها للقيام بمشاريع يُشتم منها رائحة توطين اللاجئين في المجتمعات التي يقيمون فيها أو إبعادهم إلى مناطق نائية وبعيدة عن فلسطين، والمفارقة أن تلك المشاريع قد عادت بأسماء جديدة بعد اتفاق اوسلو مرانين على نجاحها ففي التسعينيات بعدما فشلت نتيجة وعي اللاجئين بخطورة برامجها واهدافها التي ظلت تتراوح بين الإسكان و الدمج (رفيق أبو شمالة 2000، ص52).

بدأت الأونروا باكورة أعمالها للالتفاف على حق العودة، ببث دعاية واسعة في الأوساط العربية عامة وأوساط اللاجئين خاصة، وتحميل الفلسطينيين و العرب على تغيير اتجاهاتهم السياسية وتبديل شعورهم العميق بكره الاستعمار، بإضعاف الروح المعنوية لديهم و اقناعهم بعقم سياسة التمسك بفكرة العودة وحملهم على الاعتراف بالأمر الواقع واقناعهم بقبول مشاريع الإسكان والاندماج الاقتصادي في الأقطار العربية، ومقاومة الدعاية التي تُبث ضد بريطانيا وأمريكا اللتين يعدهما العرب مسؤولتين على النكبات وتحميل الدول العربية مسؤولية هذه النكبات بفكرة التعويض المادي.

لقد تخلت وكالة الأونروا عن جملة من الخدمات التي كانت تقدمها للاجئين الفلسطينيين في العديد من الدول العربي، وذلك بسبب ضغط الدول الغربية و اللوبي الصهيوني، من اجل توطينهم في مناطق اللجوء، وتظهر دلائل ذلك من خلال:

- إعلان المفوض العام "بيتر هانس" عن عدم تسديد الدول المانحة التزاماتها المالية لصندوق الوكالة، واعتبار الوكالة تقنياً في حالة إفلاس، وأنها بصدد إعلان إفلاسها رسمياً نهاية عام 1997 م، وهذا يعني توقفها عن تقديم خدماتها، و إشراك اللاجئين في عملية تمويل وكالة الغوث، من خلال فرض رسوم مالية على المستفيدين من خدماتها.
- تقليص بعض الخدمات التي كانت تقدمها خاصة تغطية نفقات الحالات المرضية وتقليص الدواء، وإعادة النظر في التعليم المجاني واستيفاء الرسوم بدل كتب وقرطاسية.
- حصر الخدمات الاجتماعية التي تقدمها بحيث تقتصر على من تسميهم "حالات العسر الشديد" كما حاولت الوكالة تخفيف الأعباء المالية عن الدول الغربية المانحة وزيادتها على الدول لعربية (أبو شمالة، ص52)، وهذا يساعد على تحويل القضية من قضية عالمية إلى عربية في طريق إرجاعها إلى فلسطينية تفاوضية من الدرجة الأولى.

وبالرغم من تراجع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" عن دورها، إلا أنه لا بد من الإشادة بموقفها المبدئي تجاه رفضها لمشاريع التوطين الإجباري التي قامت بها إسرائيل، حينما أجبرت اللاجئين على ترك منازلهم في مخيمات غزة، وكذلك موقفها من تقديم الخدمات إلى اللاجئين حتى خارج المخيمات، معتبرة أن ترك المخيمات لا يؤثر على حق العودة بالرغم من أن هذا الموقف يساعد على عملية دمج اللاجئين خاصة خارج الوطن (أبو شمالة، ص52).

أما الأمر الآخر فبالرغم من تراجع هيئة الأمم المتحدة عن موقفها من تطبيق القرار "194" إلا أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، اتخذت في بداية السبعينات من القرن الماضي مجموعة من القرارات الهامة التي حولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، وبذلك تكون قد رفعت الشرعية عن اغتصاب الكيان الصهيوني للأرض الفلسطينية خاصة تلك التي احتلت عام 1967 م، بما فيها القدس وأكدت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأرض المحتلة عام 1948 م.

كما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ولها الحقب التحدث باسمه، مما س وبالرغم من هذه النجاحات السياسية، والعزلة للكيان الصهيوني، إلا أن قرارات الجمعية العمومية تعتبر غير ملزمة، وما هي إلا مجرد توصيات، وإن القرارات الملزمة هي لمجلس الأمن فقط، و(صلاح عبد ربه، 1996، ص63)، بشرط أن تستند إلى الفصل السابع من الميثاق وأن مجلس الأمن يرسم سياساته بناءً على التوازنات العالمية اعد في عدم تدويب القضية الفلسطينية.

الخاتمة: من خلال دراستنا هذه يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج:

- أن هناك ضغوط دولية تمارس على الاونروا بشتى الوسائل المادية والسياسية للحد من تأثير مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على المجتمع الدولي و على إسرائيل.
- مجردو جود الأونروا تقديمها للمساعدات للاجئين الفلسطينيين يعني عملية تعزيز ايمان الفلسطينيين بأنهم أبرياء وضحايا.
- لا يمكن انهاء مهام ودور وكالة الاونروا الا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن كل محاولات تصفيتها لن تقتصر مخاطره على اللاجئين فحسب، بل قد تطول مصالح الأقطار العربية المضيفة لأن بديل ذلك هو توطين اللاجئين حيث هم، وهذا مرفوض من قِبل اللاجئين أنفسهم ومعظم الدول المضيفة.
- حالة رفض محاولات إنهاء دور "الأونروا" وإلغاء خدماتها لصالح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو تحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة وحتى تحسين الأداء وعدم الاتزان المالي والإداري داخل الوكالة تتطلب تصعيد التحركات المطلوبة لأن التجربة أثبتت أن الضغط الشعبي على إدارة "الأونروا" يحقق تحسناً وتطويراً للخدمات المقدمة.
- انها هناك فروق كبيرة في توزيع الخدمات والبرامج على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات دول الجوار (الأردن. سوريا. لبنان).
- مواجهة مخططات التوطين تتطلب مناشدة الدول العربية المضيفة من أجل دعم حق العودة عبر تقديم تسهيلات في الجوانب الحياتية والمعيشية للاجئين المقيمين على أراضيها لاسيما لبنان والعراق، وتجسيد المواقف المعلنة برفض التوطين ودعم صمودهم الاجتماعي، فضلاً عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية "الأونروا".
- بقاء قضية اللاجئين لمدم67م و هو دليل على تراخي الأمم المتحدة في حل هذه المشكلة وضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم أراضيهم مع حق التعويض، لذلك على الشعب الفلسطيني واللاجئين الضغط على صناعات القرار في جميع المحافل الدولية من أجل إيجاد حل دائم وشامل ومرض لجميع اللاجئين
- على منظمة الأونروا الرفع من خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين، والابتعاد عن الضغوطات الدولية خصوصاً الإسرائيلية والأمريكية، وأن تكون صانعة لقراراتها وتضمن الحد الأدنى من خدماتها.

- على جامعة الدول العربية إعطاء أهمية حقيقية لوضع اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبة الدول العربية برفع قيمة المساهمة في ميزانية الأونروا، لأن هذا الشعب عربي مسلم تربطنا به روابط العروبة والإسلام والتاريخ والجغرافيا.
- على الشعب الفلسطيني الاستمرار في المقاومة من أجل قضيته، و عدم الخضوع لأي ضغوطات، لأن قضيته يؤيدها التاريخ بأنه صاحب حق و أنه هو مالك هذه الأرض.

المراجع:

- 1- إيليا زريق، إيليا، (د.ت) اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت .
- 2- ابراهيم أحمد خليفة، (2007)، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الانساني، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- 3- الأمم المتحدة (2003) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، نيويورك.
- 4- الامم المتحدة، (1997) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .
- 5- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، (2000)، التوزيع الجغرافي والديموغرافي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- 6- تماري، سليم، (1996) مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف واللجنة الرباعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- 7- تاكنبرغ لكس، (2003)، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية / بيروت .
- 8- جير هارد بلفر، (1997)، وكالة الغوث و التشغيل في الشرق الأدنى بين الطرقة و سياسة السنديان، مركز المعلومات الفلسطينية، مشروع حقوق المواطنة و اللاجئين الفلسطينيين، بيت لحم .
- 9- الجندي، (2001)، ابراهيم اللاجئين الفلسطينيون بين حق العودة والتعويض، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.
- 10- لحسيني جلال، مستقبل الأونروا و التمويل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص10، على الموقع: <http://www.palestine-studies.org> (بتاريخ 10-10-2018).
- 11- دومر ميك، الأونروا، التحديات والآفاق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص6، على الموقع: <http://www.palestine-studies.org> (بتاريخ 10-10-2018).
- 12- دياب محافظة، (1998)، قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية، ندوة حول مستقبل شامل بالشرق الاوسط، 26-27 جويلية 1998م، جامعة اليرموك، الأردن.
- 13- رولا البرعي، (2003) الإطار النظري، مشاريع التوطين، مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد الرابع والعشرون.
- 14- رفيق أبو شمالة، (2000)، مستقبل الأونروا، مجلة رؤية، ع16، هيئة الاستعلامات، غزة.
- 15- السهيلي نبيل، فلسطين، (2003)، أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، فلسطين.
- 16- عبد الكريم علون خضير، (1997)، الوسيط في القانون الدولي، الكتاب الثالث حقوق الانسان، مكتبة الثقافة، عمان.
- 17- سعيد سلامة، اللاجئين الفلسطينيون، (2006) و أهمية وكالة الامم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا "دائرة شؤون اللاجئين".

- 18- صبحي ياسين، (2009)، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، مج 11 ، ع2.
- 19-صلاح عبد ربه، (1996)،اللاجئون " رحلة العودة إلى أرض البرتقال الحزين"، مركز المعلومات البديلة، القدس.
- 20 حزب البعث الاشتراكي، (2008)،مجلة سلسلة الدراسات الخاصة ، ، اللاجئين الفلسطينيين و حق العودة، ع 2 .
- 21-محمد منصور أبو ريكة،(2019)، الدور الإسرائيلي في تفكيك وكالة الغوث و تشغيل اللاجئين "الاونروا"، مجلة الدراسات المتوسطة، جامعة الأزهر،غزة.
- 22-هويدي علي(2009)،، المهجرون الفلسطينيون في لبنان بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة مركز العودة الفلسطيني، لندن .
- 23-هويدي علي(2008)، مؤتمر الذكرى الستين لتأسيس الأونروا في بيروت: "التنمية البشرية" تثير قلق اللاجئين ومخاوفهم، مجلة العودة الشهرية العدد 24 ،س3 .
- 24-وائل انور، (2002)،الاقليات وحقوق الاقليات و الاجانب و اللاجئين و السكان الاصليين و الرق و العبودية،ط2،مؤسسة الوفاء القانونية،مصر .
- 25-UNRWA and the transitional period(1995) a five-year perspective on the role of the Agency and its financial requirments": UNRWA Headquarters, Vienna.
- 26- Musa Mazzawi,(1968),"The Arab Refugees", A Tragic Human And Political Problem, London.
- 27- UNRWA 1950-1990,(1990) Serving Palestine Refugees" UNRWA Public Information Office, Austria.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د. مقدم رشيد ، (2020) الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم-اللاجئين الفلسطينيين -نموذجاً ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 12(02)/2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 63- 74) .